

# الحل المحلى

هل يمكن أن يستديم النمو في الصين من خلال سياسات حسن الجوار؟

موقع بناء في جوانجزو- الصين

ليزلى ليبسكيتز، وسيلين روشون، وجينيفيف فيردييه

Leslie Lipschitz, Céline Rochon, and Geneviève Verdier

العائد على رأس المال وشجعت الاستثمار. وبذلك زادت إنتاجية العمل والأجور المستدامة حتى بدرجة أكبر. وهكذا نتجت عن ذلك عملية داخلية المنشأ أدت لقيام مؤسسات أفضل، وتكنولوجيا محسنة، وعوائد أعلى، واستثمار متزايد، وعمالة أكثر عددا ودخول أكبر. وبالتأكيد كان إصلاح الاقتصاد الصينى وانفتاحه منذ عام ١٩٧٨، تطورا من هذا النوع. إلا أن مثل هذه العملية هي عملية انتقالية: فعند نقطة ما سيلحق المناخ المؤسسى والتكنولوجى بذلك الموجود فى الاقتصادات المتقدمة، وسيتمتع عصر مكاسب النمو السهلة وبعد ذلك يرتد النمو إلى معدل أكثر شبهاً بذلك الموجود فى الاقتصادات المتقدمة.

وهناك جانب آخر مهم فى عملية اللحاق هذه: سيتم شغف العمال من الاقتصاد الزراعى (مع تحسن الإنتاجية فى هذا القطاع وزيادة قدر العمالة على الحركة) ليدخلوا إلى الاقتصاد العالى النمو (الصناعة التحويلية فى العادة). ووضع هذا «الجيش الاحتياطى» من العمال فى وظائف عالية الإنتاجية هو جانب حيوى فى عملية اللحاق بالنمو الكبير، خاصة فى البلدان المكتظة بالسكان والتي تنخفض فيها الإنتاجية فى القطاعات الزراعية.

وبالنسبة للصين، الحقائق النمطية ليست اعتيادية (انظر الإطار). إذ كانت معدلات النمو والاستثمار على حد سواء عالية جدا. وعلى الرغم من أن النسبة المبدئية المنخفضة لرأس المال إلى العمل لا بد أن ترتبط فى العادة بعوائد كبيرة لرأس المال واستثمارات ضخمة، فإن هذا الاستثمار يمكن تمويله بنفس السهولة من خلال الاقتراض من الخارج كما من خلال الادخار المحلى. ومع ذلك فقد كان معدل الادخار المحلى عاليا بشكل استثنائى - يفوق الاستثمار المحلى فى السنوات الأخيرة.

## هل هي استراتيجية تتبع مذهب التجاريين؟

يحتاج منتقدو الصين (انظر على سبيل المثال جولدشتين ولاردى، ٢٠٠٥) بأن المعدل العالى جدا للادخار يعكس سعر صرف مقدر بأقل من قيمته أدى لقمع الاستهلاك بحرف توزيع الدخل بعيدا عن الأجور وتوجيهه نحو الأرباح. والمؤكد أن تدخل الصين فى أسواق العملة أثر على سعر الصرف الإسمى، ولكن ليس من

بلد مثير للاهتمام والفضول بالنسبة للاقتصاديين وعلماء السياسة، كما هو بالنسبة للسائحين الباحثين عن المغامرة. إنه ضخم ويضم عددا هائلا من السكان. ولديه ثقافة وتاريخ قديمين لهما مستويات متعددة. وقد أصبح مشاركا بشكل كامل فى الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة، وكان للنمو المذهل فى ناتجه وصادراته تأثيرا كبير على النطاق العالمى. وعلاوة على ذلك، فالبلد ضخم بما يكفى لجعل سياساته تؤثر على بقية العالم. وتحقق الصين نموا قويا نسبيا حتى أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ولكن انخفاضها حاشدا فى التوظيف يدفع إلى إعادة النظر على نحو عميق فى الخيارات السياسية.

وقد سعى بحث أخير فى صندوق النقد الدولى (ليبسكيتز وروشون وفيردييه، ٢٠٠٨) لاستخدام نموذج رسمى للنمو للإجابة على بعض الأسئلة العامة حول عملية النمو فى البلدان النامية وأسئلة محددة حول القوى الدافعة فى حالة الصين.

- كيف تختلف عملية اللحاق الصينية عن القاعدة المعروفة؟ هل قوة العمل الضخمة والتي تنتشر فيها البطالة الجزئية تساعد أدائها أم تعرقله؟
- هل تعكس التنافسية الاستثنائية للصناعة الصينية الخصائص الهيكلية الكامنة وراءها، أم تعكس على الأقل فى السنوات القليلة الماضية - سياسة لسعر الصرف التي تتبع مذهب التجاريين وتقضى بإفقار الجار؟
- لماذا تستمر الصين فى الحصول على تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبى المباشر على الرغم من المعدل العالى جدا للادخار المحلى؟

## نموذج انتقالي للنمو من أجل اللحاق بالغير

بالنسبة لأى بلد، يخلق الناتج (ومن ثم الدخل) من الجمع بين رأس المال والعمل لإنتاج السلع والخدمات. ولكن يتوقف الكثير على المناخ المؤسسى والتكنولوجى الذى يتم فيه الجمع بين عوامل الإنتاج هذه. وبالنسبة لبلدان عديدة، غير الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، الإطار المؤسسى والتكنولوجى واستثمار زيادات كبيرة فى إنتاجية العمل ورأس المال. ورفعت هذه الزيادات فى الإنتاجية

الواضح ما إذا كانت هذه السياسة قد أدت إلى استمرارية تنافسية الصناعة الصينية غير العادية أم أن ذلك كان بسبب خصائص هيكلية أكثر جوهرية للاقتصاد. ولنتأمل التجربة الفكرية التالية. لو كانت الأجور فى الصناعة الصينية متوازنة- أى لو كان العمال يتقاضون أجورا تساوى قيمة إنتاجهم الحدى- ولو كانت السلطات أن تدبر لإحداث زيادة ٣٠ فى المائة فى قيمة الريمينيبي، فهل كانت ستحدث بالفعل زيادة موازية فى الأجور الحقيقية (أى الأجور الاسمية منكمشة بسعر المنتج بالريمينيبي)؟ لو كان الأمر كذلك، وبقدر ما لا يمكن نقل هذا بشكل كامل للمشتريين، فإنه سيؤدى بالتأكد فى نهاية الأمر إلى فرض إجراء انخفاض كبير فى التوظيف وضغط لتقليل الأجور الحقيقية- إلا إذا كان هناك حلا قديرا مفاجئا يحدث بشكل ما فى الوقت نفسه زيادة فى إنتاجية العمل. وثمة صيغة بديلة، أكثر حذقا، لحجة سعر الصرف المقدر بأقل من قيمته، تبدأ من وضع لعدم التوازن وبذلك تبتعد عن ممارسة النمذجة الرسمية. لنتصور أن وضع البداية فى الصين هو وضع يتقاضى فيه العمال أجورا أقل من قيمة إنتاجهم الحدى، وأن هناك اتجاه طبيعى نحو رفع حقيقى فى قيمة الريمينيبي- أى زيادة فى التكلفة النسبية لوحدة العمل مصححة تبعا لسعر الصرف- الذى يتم الإبطاء منه عن عمد من خلال سياسة للتدخل لمنع ارتفاع قيمة سعر الصرف. وفى هذه الظروف، سيعجل رفع قيمة سعر الصرف بالتحرك نحو توازن مستدام جديد، ويبطئ التراخى فى سياسة سعر الصرف عملية حتمية- ربما بهدف اكتساب ميزة تنافسية فى الأجل القصير. وبالطبع أن حجة وفق هذه الأسس تتطلب بعض الأدلة حول عدم التوازن المبدئى- الذى يتمثل فى الأغلب فى ضغوط التضخم المتصاعدة.

### الصين : نقاط أساسية

النمو، والادخار، والاستثمار، والاستثمار الأجنبى كلها عالية.

- بلغ متوسط النمو منذ بداية العقد حتى ٢٠٠٧، ٩.٦ فى المائة، ولكنه سيستمر بمعدل أدنى فى الأزمنة الحالية.
- بلغ معدل الادخار القومى، ٥٤ فى المائة فى عام ٢٠٠٧ بالمقارنة بمتوسط مقداره ٣٣ فى المائة بالنسبة لعينه من اقتصادات السوق الناشئة الأخرى (لا يزال أعلى كثيرا من المعدل فى الاقتصادات المتقدمة).
- بلغت نسبة الاستثمار فى ٢٠٠٧، ٤٣ فى المائة بالمقارنة بنسبة ٢٩ فى المائة فى المتوسط فى اقتصادات أخرى للأسواق الناشئة، وهى أدنى كثيرا فى الاقتصادات المتقدمة.
- ارتفع الاستثمار الأجنبى المباشر الصافى فى الصين من أقل من ٣ مليارات دولار فى عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ١٢٠ مليار دولار فى ٢٠٠٧.
- الأجور فى الصناعات التحويلية منخفضة جدا بالمعايير الدولية ولكنها مرتفعة جدا بالنسبة للأجور فى الاقتصاد الريفي.
- هناك نقص فى البيانات الحالية الموثوق بها، ولكن البيانات لعام ٢٠٠٢، تبين أن الأجور فى الصناعات التحويلية فى الصين تساوى ٣ فى المائة من مستوياتها فى الولايات المتحدة- بالمقارنة بنسبة ٣٣ فى المائة فى اقتصادات آسيوية ناشئة أخرى.
- فى عام ٢٠٠٧، بلغ دخل الفرد فى الأسر الريفية، ٣٠ فى المائة من دخل الفرد فى الأسر الحضرية، وقد أخذت تسير فى اتجاه تنازلى منذ أواخر أعوام التسعينيات من القرن الماضى.
- جيش عمال الريف الضخم فى الصين يحرك الهجرة الداخلية
- قطاع الزراعة فى الصين به جيش احتياطي ضخم من العمالة الزائدة ربما يصل إلى ٢٠٠ مليون تقريبا (انظر بانبيستر، ٢٠٠٥).
- والهجرة الداخلية يحركها العدد الضخم من العمالة الزائدة فى الاقتصاد الريفي والفروق الكبيرة فى الأجر بين العمال الزراعيين وعمال المدن.

وقد تركز الكثير من الحوارات حول الصين على هذا الموضوع الخاص بسياستها لسعر الصرف كجزء من استراتيجياتها للنمو. وكانت الحرارة عادة أشد من الضوء. ولهذا السبب حاولنا تأصيل القضايا بشكل أكثر دقة والكشف عن القوى المحركة الكامنة وراء ذلك.

### نموذج حقيقى للنمو فى الصين

توصلنا إلى نموذج تقليدى حقيقى نيوكلاسيكى للنمو، وضع ليأخذ فى اعتباره بعض الخصائص المعيرة فى الاقتصاد الصينى وتحدد معالمه بأرقام تعكس بشكل مقنع الوضع فى الصين.

- والاقتصاد الصينى طبقا للنموذج لا يمكن أن يؤثر على سعر الفائدة الأجنبى الذى تقترض به ولكنه يمكن أن يؤثر على أسعار منتجاتها الصناعية فى السوق العالمية.

- يتطلب الإنتاج نوعين من رأس المال- محلى وأجنبى- يكملان بعضهما فى الإنتاج. ويمكن الحصول على رأس المال الأجنبى من الأسواق العالمية بسعر محدد. أما رأس المال المحلى فلا يمكن توليده إلا بالادخار المحلى وهذا بديهي إذا نظر المرء إلى رأس المال المحلى باعتباره رأس مال بشرى، مع عرض محدود جدا من عمال أكفاء ومهرة يتحدثون باللغة الصينية يمكن استيرادهم من الخارج.

- ويركز النموذج على القطاع الصناعى الحضرى. إلا أن القطاع الريفي لديه فائض كبير من العمال الراغبين فى الانتقال إلى القطاع الحضرى عندما تزيد الأجور فى المدن عن تلك الموجودة فى القطاع الريفي. وتتوقف سرعة الهجرة على درجة قدرة العمالة على الحركة.

وهاتان الخاصيتان الأخيرتان تحركان النموذج. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك تراكم لرأس المال المحلى، فسيرفع العائد على العمل وعلى رأس المال الأجنبى ويزيد الهجرة والتوظيف والاستثمار الأجنبى. ونظرا لأنه ليس هناك حد لرأس المال الأجنبى المتاح، وإن هناك احتياطي ضخما من العمالة الريفية، فإن رأس المال المحلى هو العنصر النادر، وهو يكتسب عوائد ضخمة ويستثير معدلات عالية من الادخار.

وقد أخضعنا النموذج لتجارب متنوعة- صدمات فى الإنتاجية، وفى الطلب الخارجى، وفى أسعار الفائدة- لإظهار آلياته. وكانت النتائج موحية. وبقدر ما يكون العمل قادرا على الحراك، تقلل الزيادة المفرطة فى عمال القطاع الريفي من التباين فى كل من الأجور وسعر الصرف الحقيقى. وأى زيادة فى الطلب الأجنبى من المحتمل بدرجة أكبر أن تستثير زيادة التوظيف واستثمارا أجنبيا أعظم وادخارا أعلى (كرد فعل لزيادة العائد على رأس المال المحلى النادر) من الارتفاع فى الأجور وفى سعر الصرف الحقيقى. وهكذا يبدو أن النموذج يحيط بخصائص حيوية من تاريخ الصين الحديث- ادخار عمال مقترن باستثمار أجنبى مباشر كبير وأجور يتم الإبقاء عليها كما يبدو فى مستويات تنافسية منخفضة جدا. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخصائص تنبثق من نموذج «حقيقى»- أى نموذج ليس فيه مجال للتأثير على سعر الصرف الاسمى. ومع ذلك فالنموذج محدود: فهو لا يفسر تطورات أخرى- على سبيل المثال التراكم الهائل فى الاحتياطي الأجنبى- الذى قد ينبئ بعدم التوازن.

ويقدم النموذج أيضا نظرة على تأثير الاضطراب العالمى الحالى على اقتصاد الصين. وهناك اعتبار حاسم هنا هو التشخيص العدى لسوق العمالة باعتبارها شديدة المرونة. ويفرض هذا، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد على الإنتاج الصناعى للتصدير، عبء التصحيح لمواجهة صدمة تأتي من الطلب الخارجى

على التوظيف الصناعي. إذ يؤدي انخفاض الطلب الأجنبي على السلع الصينية، إلى ضغط على المعدل التجاري في اتجاه النزول، ويجبر الشركات الصينية على تخفيض الأسعار، ويقلل الأرباح، وينزل بالأجور الصناعية. إلا أن الأهم من ذلك في اقتصاد يتسم بهذا الاتجاه الواضح لانتقال العمالة إلى القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة، هو أنه يخفض بشكل حاد من العمالة في الصناعات التحويلية، ويعيد العمال مرة أخرى إلى الاقتصاد الريفي. وبالنسبة للحكومة، قد تكون مقاومة إلغاء الطابع الصناعي للعمل هي أكثر حتميات السياسة إلحاحا.

ولأن النموذج هو نموذج نيو كلاسيكي وليس على النمط الكينزي، فهو ليس مكرسا للتحليل قصير الأجل للسياسة. وبشكل خاص، فإن أي تقييم لاستجابة السياسة المناسبة لانخفاض الطلب طبقا لكينز- أي لا يتأثر بتنافسية السعر- هو بدرجة ما، من قبيل التخمين. إلا أن النتائج تبين أنه إذا كان هناك في أي وقت فرصة مناسبة للسلطات الصينية لتنشيط الطلب المحلي وتقليل اعتماد الاقتصاد على الطلب الأجنبي، فهو الآن.

### استنتاجات وتحذيرات في السياسة

تبين تجارب النموذج أنه قد يمكن لبلد لديه خصائص هيكلية مثل تلك الموجودة في الصين، أن يحافظ لفترة كبيرة من الوقت، على وضع تكون فيه الأجور منخفضة جدا في الصناعة، والعائد على رأس المال المحلي مرتفعا، والنمو الذي يقوده التصدير سريعا. ولكن المخاطر تظهر عندما تتغير الخصائص الكامنة، وتقاوم السلطات- سواء بسبب القصور الذاتي أو بتشجيع من جماعات المصالح المحلية- التكيف مع هذا التغيير. إن محاولة التمسك باستراتيجية الأجور المنخفضة (التي يكون سعر الصرف الحقيقي فيها مقيما بطريقة غير سليمة) في وجه عدم التوازن المتصاعد- على سبيل المثال، ضغوط الأسعار والأجور هي استراتيجية خطرة. إنها تخاطر بزيادة التضخم وتوقعات التضخم بطريقة قد تصبح متجزره ومن ثم يثبت أن تكلفة عكس اتجاهها عالية. وهي تخاطر أيضا بالانكشاف المفرط في مواجهة تطورات معاكسة في الطلب الأجنبي.

وفي الظروف الحالية للانخفاض الكبير في الطلب الأجنبي، قد تكون

السياسات الرامية لتنشيط الطلب المحلي في الصين هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على النمو والتوظيف- والمؤكد أن الصين واحدة من اقتصادات السوق الناشئة القليلة التي ليس لديها قيود على التمويل الخارجي والتي يمكن أن تحول دون مثل هذه السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنشيط الطلب المقدم في الصين

## إن السياسات التي تهدف لتعزيز الطلب المحلي- حوافز مالية، من بين أمور أخرى- قد تكون الطريقة الوحيدة لوقف خسائر الوظائف في الصناعات التحويلية.

قد يكون استراتيجية «لحسن الجوار» تساهم في زيادة الطلب العالمي وفي حل الأزمة العالمية الحالية. ■

ليزلي ليبسكسيتز مدير معهد صندوق النقد الدولي، وسيلين روشون محاضرة جامعية في كلية سيد للأعمال، جامعة أوكسفورد، وجنيفيف فردييه باحثة اقتصادية في معهد صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Banister, Judith, 2005, "Manufacturing Employment and Compensation in China" (Beijing: Javelin Investment Consulting Company).

Goldstein, Morris, and Nicholas Lardy, 2005, "China's Role in the Revived Bretton Woods System: A Case of Mistaken Identity," Working Paper 052- (Washington: Peterson Institute for International Economics).

Lipschitz, Leslie, Céline Rochon, and Geneviève Verdier, 2008, "A Real Model of Transitional Growth and Competitiveness in China," IMF Working Paper 0899/ (Washington: International Monetary Fund).

### بيان عن الملكية والإدارة والنشر وفقا لما تطلبه المادة ٢٩ من قانون الولايات المتحدة رقم ٣٦٨٥

واشنطن دي. سي: رئيس التحرير: جيريمي كليفت، نفس العنوان. ١٠ - المالك: صندوق النقد الدولي، ٧٠٠ شارع ١٩ شمال غرب واشنطن دي. سي ٢٠٤٣١. ١١ - المعروفون من مالكي السندات، والرهن، وغيرهم من مالكي أدوات الضمان أو ممن يملكون ١٪ أو أكثر من إجمالي قيمة السندات والرهن وغيرها من أدوات الضمان: لا يوجد. ١٢ - الوضع الضريبي: لم يتغير في خلال الشهور الاثني عشر السابقة. ١٣ - الاسم المستخدم في النشر: التمويل والتنمية. ١٤ - تاريخ النشر بالنسبة لبيانات التوزيع الواردة أدناه: ديسمبر ٢٠٠٨

١ - الاسم: التمويل والتنمية. ٢ - النشرة رقم ١٢٣-٢٥٠-٣ - تاريخ الإصدار: ٨ يناير ٢٠٠٩. ٤ - دورية الإصدار: ربع سنوية. ٥ - عدد النسخ المنشورة سنويا: أربعة. ٦ - سعر الاشتراك السنوي: غير متاح (لا ينطبق) ٨/٧ - العنوان الكامل للمراسلات/ أو مكتب النشر أو/ الناشر المعروف: مجلد التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ٧٠٠ شارع ١٩ شمال غرب واشنطن دي. سي ٢٠٤٣١. ١٩ - الأسماء الكاملة وعنوان المراسلات الكامل للمقر الرئيسي للأعمال العامة للمناشر ورئيس التحرير: صندوق النقد الدولي،

العدد الفعلي الأقرب لتاريخ الإخطار (ديسمبر ٢٠٠٨) من كل إصدار على حدة	متوسط عدد النسخ من كل إصدار في الشهور الاثني عشر السابقة	١٥ - مدى وطبيعة التوزيع
١٨,٠٥٠	٢٦,٢٣٨	(أ) إجمالي عدد النسخ
٣,٣٧١	٧,٣٦٦	(ب) الأعداد المدفوع ثمنها مثلا/ أو التوزيعات المطلوبة
٣,٣٧١	٧,٣٦٦	(ج) إجمالي المدفوع و/أو التوزيع المطلوب
٩,٤٦٧	٨,٤٥٨	(د) نسخ غير مطلوبة
صفر	٦٧٩	(هـ) نسخ غير مطلوبة تم توزيعها خلال شركة التوزيع USPS لفئات توزيع بريدية أخرى
٥,٢١٢	٩,٦٣٥	(و) نسخ غير مطلوبة تم توزيعها خارج البريد
١٤,٦٧٩	١٨,٨٧٢	(ز) إجمالي التوزيع غير المطلوب (د + هـ + و)
١٨,٠٥٠	٢٦,٢٣٨	(ح) إجمالي التوزيع (إجمالي ج + د + هـ + و)
٥,٢١٢	٩,٦٣٥	(ط) نسخ غير موزعة
٢٣,٦٦٢	٣٥,٩٧٣	(ي) إجمالي (ح + ط)
٢٣,٦٦٢	٣٥,٩٧٣	النسبة المئوية للتوزيع المدفوع والمطلوب
٢٣,٦٦٢	٣٥,٩٧٣	أشهد بأن البيانات المقدمة متى بعالية سليمة وتامة
٢٣,٦٦٢	٣٥,٩٧٣	جيريمي كليفت، رئيس التحرير